

تقييم الديمقراطية التشاركية في دول المغرب العربي "تونس، المغرب، الجزائر" لتعزيز التنمية Assessment of participatory democracy in the Maghreb countries "Tunisia, Morocco, Algeria" to promote development

ناوي اكرام^{*1}

Naoui ikram¹

¹ جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، (الجزائر)، ikram.naoui12@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/11/23؛ تاريخ القبول: 2021/12/04؛ تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص: تعتبر الديمقراطية التشاركية تلك الديمقراطية الحديثة التي أعطت شئ للمواطن من خلال مشاركته في صنع القرارات المحلية التي تهمه تبلورت فكرة التشاركية نتيجة النقص الذي أحدثته الديمقراطية التمثيلية التي لطالما اعتبر أن مهمة المواطن تقتصر فقط عند المشاركة بصوته في عملية انتخاب ممثله على الصعيد المحلي ثم ينتهي دوره فترجح أغلبية الأصوات أما الأقلية فتصبح مقصية من العملية إلا أن الديمقراطية التشاركية فتحت باب المساهمة لكل المواطنين رجالا نساء أطفال جمعيات أو اقتصاديين فلاحين ومكتتهم من تقديم آراءهم و التعبير عنها لغاية الوصول إلى قرار مشترك مع هيئتهم المحلية من اجل تحسين ظروفه المعيشية و المساهمة في تعزيز تنمية محلية ومن بين آليات الديمقراطية التشاركية الميزانية التشاركية و التي اعتمدها الكثير من دول العالم التي منحت فرصة إشراك السكان في عملية تخصيص نفقات للمشاريع التشاركية أما في الجزائر فالديمقراطية التشاركية جسدها صراحة الدستور لسنة 2016 و خطط الوزارة الداخلية و الجماعات المحلية خطة مهمة عند تبنيها مشروع "كابدال" الذي يعزز الديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية و تطبيقها في ارض الواقع و السعي نحو حكمة محلية تشاركية.

كلمات مفتاحية: ديمقراطية تشاركية؛ ديمقراطية اتمثيلية؛ تنمية محلية؛ مواطن؛ ميزانية تشاركية.

تصنيفات JEL : H1؛ H7

Abstract: Participatory democracy is considered as the modern democracy which gives the citizen values through letting him be apart of making local important decisions. The idea of the partnership democracy developed due to the insufficiency which occurred by the representative democracy which deemed that the mission of the individual is to vote for a specific elected government or the local district or to participate on it so his role is finished. Thus the majority succeeded while the minority will be excluded however the Participatory democracy opens the opportunities for all the various categories of individuals to participate and to contribute in elections and enable them to present their suggestions and their opinions and to express it in order to reach a mutual decision with their local authorities to ameliorate the living conditions and participate in strengthening the local development And among the mechanism of the partnership democracy that been adopted by many countries is Participatory Budget.it gives the chance to elaborate the individuals in the customization process of the social expenditures. However Algeria. Embodied the partnership democracy frankly in 2016 .the minister of interior affairs made an important plan when it adopted the project of (capdel) which strengthened the partnership democracy application in the reality

Keywords: Participatory Democracy; Representative Democracy; Local Development; Citizen; Participatory Budget.

JEL Classification Cdoes : H1 ; H7

^{*} -المؤلف المرسل: ناوي اكرام، ikram.naoui12@gmail.com

تمهيد

تطور العالم في النصف الثاني من القرن العشرين صاحبه بروز العديد من العوامل المؤثرة كالعولمة و ثورة التكنولوجيات و المعلومات على الصعيد الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي نتج عنه مصطلحات تبلورت و نشأت خلال هذه التغيرات من بينها التسيير العمومي الحديث ,الحكم الراشد ,الديمقراطية التشاركية كان هدفها إحداث الإصلاح في القطاع الحكومي .و مع بداية الثمانينيات عرفت المجتمعات تحولات على إثرها ظهرت العديد من المبادرات تعلقت بتنميتها و نادت لتعزيز الديمقراطية و المزيد من مشاركة الفاعلين المستفيدين من التنمية.ومصطلح الديمقراطية عرف عدة تطورات يرجع أصولها إلى العصر اليوناني الذين استخدموا المصطلح كتعبير عن السلطة التي هي في يد الشعب ثم تنامي المصطلح و انبثق عنه عدة مفاهيم من بينها الديمقراطية التمثيلية أو النيابية فحسب شومبيتر فانه رأى بان التمثيل أو التفويض كلاهما بدون معنى و إن هذه الديمقراطية زائفة و مصنعة و يؤدي هذا النوع إلى أشكال من الفساد و التبذير العمومي و هذا حسب ما جاء في احد نظريات الخيار العمومي و تقليص دور المواطن في الحياة السياسية و إقصاءه بعد شراء صوته بالوعود الكاذبة أي فور انتهاء العملية الانتخابية و على اثر هذه النقائص جاءت الديمقراطية التشاركية لتكمل النظام النيابي لا أن تلغيه و كانت ابرز نماذجها في البرازيل في السبعينيات ليتبنها بعد ذلك الدستور البرازيلي و أصبحت داخل اطار قانوني ثم انتقلت و انتشرت لتشمل العالم و أوروبا خلال فترة الثمانينيات و أطلق عليها العديد من التسميات من بينها الديمقراطية التداولية أو الديمقراطية الجوارية de proximité فكان الهدف منها تجاوز مشاكل التمثيل الديمقراطي و ضمان مساهمة شعبية تنشط على الصعيد المحلي و خاصة في البلديات تنظمها آليات تشاركية تختلف من بلد إلى آخر اعتبرت المواطن كعنصر فعال في التسيير بالتعاون مع ممثليه و رؤساءه المحليين و ليس فقط كمستهلك للخدمات العمومية و إنما مشارك في تجسيدها و صنعها.و بالتالي فالمشاركة في التنمية المحلية هي تعبير عن إدراك المواطنين بمشاكلهم و احتياجاتهم و السعي لمواجهتها و تجسيدها عن طريق العمل المتكامل بينهم و بين إدارتهم المحلية و خطط الجزائر خطة هامة في هذا السياق لتبنيها مشروع الديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية و أطلق عليه اسم كابدال.

مشكلة البحث : من خلال ما تقدم، يمكن طرح التساؤل التالية: ما هو واقع الديمقراطية التشاركية في دول المغرب العربي لأجل تعزيز التنمية المحلية ؟

أهداف الدراسة : تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية :

- توضيح دور الديمقراطية التشاركية في حياة المواطنين .
- معرفة دور المواطن في تحقيق التنمية المحلية.
- الاطلاع على تجارب المغرب العربي.
- تسليط الضوء على الديمقراطية تشاركية في الجزائر و تقييمها بالنسبة للمغرب و تونس.
- الاطلاع على واقع الديمقراطية التشاركية من خلال القوانين و مدى تطابقها مع الواقع المحلي في الجزائر

I - الإطار المفاهيمي للديمقراطية التشاركية

I - 1 تعريف الديمقراطية التشاركية :

لديمقراطية التشاركية عدة مفاهيم من بينها المشاركة الشعبية -المشاركة المجتمعية -الديمقراطية شبه مباشرة- مشاركة المواطنين - التشاور المجتمعي -الديمقراطية التشاورية، فقد انسب بعض الباحثين على أن هذا المفهوم هو نفسه الديمقراطية المباشرة أي حكم الشعب لنفسه و المواطن هو لديه الكلمة الأخيرة c'est le peuple qui a le dernier mot¹ وهناك من اعتبرها على أنها ديمقراطية جديدة شبه مباشرة كونها أمّا مزيج بين الديمقراطية المباشرة و التمثيلية².

و يتم تعريفها على نحو التالي: للديمقراطية التشاركية هو كمصطلح و صيغة منصوح عليها دستوريا و قانونيا جديدة كأسلوب لممارسة الرقابة المجتمعية على أعمال منظمات الدولة أي الحكومة و تعزيز دورها³ وتعرف أيضا على أنها: حق المواطن في الحصول على فرص المساهمة في مجالس منتخبة للجماعات المحلية les collectivités locales متابعة المشاريع المحققة و تقييمها على المستوى محلي و رفع ثقافة الإصغاء و التفاعل و مقاسمة المسؤولية و المعرفة ومقاسمة المسؤولية و المعرفة مع المواطن و الانفتاح على المجتمع المدني و إسهام كل من ساكنة المدينة من مجالس الأحياء و الشباب و النوادي و الجمعيات⁴ كما تعرف على أنها مشاركة المواطنين لانجاز وتطبيق سياسات التنمية المحلية إما بواسطة مجهودهم الخاص أو مساعدة و التعاون مع السلطات الحكومية المركزية و المحلية⁵.

I - 2 أهداف الديمقراطية التشاركية :

نلخص أهداف الديمقراطية التشاركية في ثلاث أهداف أساسية :

1. ديمقراطية الديمقراطية : الهدف الأول وهو له معنى سياسي، غايته توسيع مجال الديمقراطية بحيث لا تبقى محصورة في السلطات التمثيلية و إنما تتوسع للتشارك كون القرار المشترك يغير العلاقة بين الإدارة العمومية والمواطنات والمواطنين. يسمح لتسيير الشأن العام في مستوى أفقي وليس عمودي هرمي
2. عمقنة النفقات وتحسين جودة المرافق العمومية تحديد الإنفاق العام يكون بمساهمة المواطنين يتيح للجماعات الترابية الاستفادة من خبرتهم كونهم المستفيدون من المرفق، مما يضمن الإنفاق موجه و أحسن و تدعيم شفافية الميزانية والمالية .
3. بناء الرابط الاجتماعي إنشاء علاقات اجتماعية تعاونية للمواطنين فيما بينهم بالإضافة إلى علاقتهم مع إدارتهم العمومية التي تعزز الحوار بينهم

I - 3 حدود الديمقراطية التشاركية :

- تنمية علاقات الثقة : يتطلب بناء الثقة بين الإدارة والمواطنين وقتا طويلا عندما يكون هؤلاء قد أهملوا في تسيير الأمور العامة، ومن شأنه أن يؤثر على نسبة المشاركة وخاصة في البداية وإعادة الثقة تكون من خلال تجربة أولى ناجحة، والشفاف حولها
- توفر الموارد المالية لدى الجماعة: عدم تطبيق المشاريع بسبب عدم إتاحة الوسائل، قد يؤدي إلى عدم الفهم لدى المشاركين الذين تعبوا، مما يقلل من تكرار المشاركة. لذا من المهم التأكد من توفر الموارد قبل انجاز مشروع القرار المشترك.
- تغيير الأغلبية داخل المجالس: من الممكن بعد الانتخابات المحلية، ألا يرغب مجلس في مواصلة تجربة القرار المشترك⁸ قد يؤثر على علاقات الثقة بين السكان والإدارة ولتفادي ذلك من طرف مجلس الجماعة المنتخب حديثا لا بد أن يوصي بإدراج الآلية في النظام الداخلي للمجلس.

م-خاطر الاستقطاب: قد يقوم أعضاء الإدارة، سواء إراديا أو غير إراديا، بمعاملة فئة من السكان بشكل أفضل من فئة أخرى وأيضا عدم إغفال مخاطر الاستغلال السياسي للجمعيات. لذا يوصي بضمن شفافية التعيين أو الانتخاب كرؤساء اللجان وضمن تحديد تعيين الأشخاص الذين يحتلون هذه المناصب⁶.

II- الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

II- 1 ماهية التنمية المحلية

وسوف نتطرق إلى مجموعة من التعاريف كما يلي :

تعريف هيئة الأمم المتحدة 1955. :و عرفت أيضا سنة 1956 على إنها تلك العمليات التي من خلالها يمكن جمع بين الجهود الحكومية و المواطن لزيادة و تحسين الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية في المجتمع و الذي يؤدي إلى التطور القومي و تشمل هذه العمليات على بعدين مهمين هما البعد الأول :مشاركة المواطنين بأنفسهم و البعد الثاني : إتاحة المساعدات و الموارد و التسهيلات من طرف السلطات الحكومية .

تعريف ماري روز 1955 هي عملية يستطيع من خلالها المجتمع بتعيين متطلباته و أهدافه و تصنيفها وفقا لأولويات و منح الثقة و الإرادة في العمل للوصول لتل الحاجيات و المتطلبات مع الأخذ بعين الاعتبار الموارد و الوسائل التي تدخل في العملية ثم تنفيذ العمل فعلا مما ينتج عنه تنامي روح التعاون الاجتماعي⁷ كما برز مصطلح التنمية المحلية بعد كثرة الاهتمام بالمجتمع المحلي كونه هو " الطريقة لتجسيد التنمية المستدامة على المستوى القطري الوطني الاضافة أن مجهودات المواطنين و الأفراد لا قل أهميتها عن مجهودات الحكومة في تجسيد أهداف التنمية عن طريق مشاركة السكان في إقامة مشاريع تنمية مما يستوجب تكاثف الجهود المحلية الخاصة الذاتية إضافة إلى المجهودات الحكومية لتطوير الحياة الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية للمجتمع المحلي و دمجها في التنمية"⁸

تعريف عام و شامل :يمكن تعريف التنمية المحلية أو تنمية المجتمع المحلي على إنها عملية تخطيطية مرسومة لتطوير المجتمع على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي و التي تعتمد على المجتمعات المحلية و مبادراتها.و العمل بطريقة مباشرة على صنع القوة الاقتصادية لرقعة محلية معينة،و ذلك بهدف تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى المعيشي لأفرادها والعمل على وضع الأولويات للاقتصاد المحلي⁹.و تنوع وإثراء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على أراضي "النطاق المحلي" عن طريق تعبئة وتنسيق مواردها المادية وغير المادية¹

II- 2 مبادئ التنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية عملية تخطيطية تقوم على مجموعة من المبادئ و القواعد نذكر أهمها كما يلي :

مساهمة أفراد المجتمع :يعتبر أهم مبدأ و هو إحساس المواطنين بضرورة المشاركة في العملية التنموية المحلية لأنها سوف تؤدي إلى تحسين مستواهم الاقتصادي و الاجتماعي.

ملائمة المجهودات التنموية مع المتطلبات الأساسية في المجتمع المحلي : إن الأولويات و القيام بالمشاريع التي تمه المواطنون في حياتهم اليومية و تلبية متطلباتهم الاستيعابية و الضرورية سوف يؤدي إلى إشباع حاجاتهم مما سوف يحسن ثقة الأفراد و يشجعهم أكثر للتعاون والعمل من اجل إنجاح مشروع تنموي .

تكامل المشروعات و الخطط التنموية : بمعنى أن هذه المشاريع سوف تقضي على المشاكل المجتمع في مختلف المجالات وتكامل المشاريع التنمية لها منافع و خاصة إذا استعملت الموارد التي يتطلبها المشروع و الأجهزة و حتى الموظفين بأسلوب منظم .

الاعتماد على الموارد المحلية المتاحة : يعني تلك الموارد و الطاقات البشرية المتاحة في المجتمع المحلي التي تعد القاعدة الأساسية للتنمية المحلية لأنها تعمل على سير المشاريع و تنفيذها

مساعدة الجهات الحكومية في العمل التنموي : نظرا لعدم اكتفاء المجتمع المحلي للموارد بالتالي لابد الاستفادة من الدعم الحكومي سواء مادي أو تقني في . عند إنجاز أو تنفيذ مشروعات تنموية و تدبير النفقات و توفير الأجهزة جديدة التي من واجب الإدارة المحلية حسن استغلالها و استعمالها في العملية التنموية

الاسراع في تحقيق النتائج المادية الملموسة : فبعض خبراء في ميدان التنمية المحلية يركزون على الخدمات السريعة التي تلي متطلباتهم الضرورية لأفراد المحليين والابتعاد و التخلي عن المشاريع طويلة الأجل و التي تكون تكاليفها باهظة كما أن نتائجه تكون طويلة الأجل مما يدفع بالمواطنين فقدان الصبر و يجعلهم يطالبون بنتائج سريعة المفعول .

التقييم : التقييم المستمر هو من أهم المبادئ الرئيسية للتنمية المحلية لأنه يمكن من معرفة مدى تقدم الخطة ونجاحها و أهم العوائق التي تعترضها .

II- 3 المشاركة كأساس للتنمية المحلية :

إن أساس التنمية المحلية هي تلك المشاركة الحقيقية التي تسود في مناخ ديمقراطي و هي وسيلة لإدماج الأشخاص في العمليات السياسية الاقتصادية و الاجتماعية و التي لها تأثير مباشر على حياتهم مما تحملهم روح المسؤولية و القيام بأدوارهم المساهمة في التنمية¹⁰ لذا يوجد اتفاق و إجماع كبير على أن المساهمة الشعبية الجيدة و الفعالة في البرامج التنموية و بالخصوص على الصعيد المحلي (حي - بلدية - مدينة..) وان ضرورة نجاح المشاريع التنموية و استمراريتها لا يمكن إلا عن طريق مساهمة المتفاعلين بدا من تحديد المتطلبات و الاحتياجات المحلية و تصنيف الأولويات و التنسيق بين المواطن و الجهات الحكومية المسؤولية و رسم الخطط و التمويل و الانجاز و المتابعة و التقييم و كما أن الدولة هي وصي على المواطن بالتالي الدولة هي الأساس مع تهميش مساهمة المواطن فكرة سائدة في أذهان الأفراد قديما و لا تزال متواصلة لذا قد تكون التنمية المحلية بالمساهمة هي الحل أمام مواطني المجتمع للتدخل و العمل كفريق واحد كما أكدت بعض الدراسات العلمية انه يوجد علاقة رئيسية بين الديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية باعتبار أن المساهمة الشعبية طريقة للحياة اليومية للأفراد و جزء أساسي من واقعهم الاجتماعي كما أن التنمية المحلية من مقوماتها المشاركة¹¹

III- تقييم المشاركة الديمقراطية في دولة المغرب العربي

III - 1 التجربة التشاركية التنموية في المملكة المغربية :

نص الدستور المغربي الجديد ل2011 صراحة على تكريس الديمقراطية التشاركية أو المقاربة التشاركية في إنجاز و تقييم السياسات العمومية و تم اعتبارها شكلا متطورا من الديمقراطية و تكريسا للمواطنة الحققة¹² كما اعتبرها الدستور إحدى مقومات نظام المملكة و مبادئ الحكامة الجيدة¹³ و هي موزعة بين الوطني و الترابي , فبالنسبة للوطني استنادا للفصول 13 و 14 و 15 من الدستور أنها نصت على أن السلطة العمومية تعمل على إنشاء هيئات التشاور قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسة العامة و أن للمواطنين و المواطنين الحق في تقديم ملتمسات في التشريع و في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية¹⁴ أما على الصعيد المحلي أو الترابي بموجب الفصل 135 الجماعات الترابية للمملكة هي الجهات و العمالات و الأقاليم و الجماعات بحيث يبين القوانين التنظيمية لهذه الجماعات كيفية تطبيق المشاركة

- بالنسبة للجماعات: نصت المادة 119 من القانون التنظيمي رقم 14.113 المتعلق بالجماعات، على أن تُحدث مجالس الجماعات آليات تشاركية للحوار والتشاور لتيسير مساهمة المواطنين والجمعيات في إعداد برامج العمل وتتبعها طبق كفاءات تحدد في النظام الداخلي للجماعة. كما نصت المادة 120 من القانون المذكور على إنشاء هيئة استشارية تسمى ب هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني تختص بدراسة القضايا المتعلقة بتنفيذ مبادئ المساواة. وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع¹⁵، كما ورد في المادة 121 العريضة كآلية للمشاركة و تم تبيان شروطها و كيفية إنجازها الجدول شرح و العريضة هي عبارة عن جدول يحتوي على موضوع العريضة الاسم الشخصي و العائلي و رقم البطاقة الوطنية و عنوان السكني و التوقيع (نموذج العريضة في الأخير)¹⁶ والتوقعات تكون حسب السكان بحيث :

الجماعات التي يقل عدد سكانها عن 35000 نسمة	توقيع 100 مواطن
الجماعات التي يزيد عدد سكانها عن 35000 نسمة	توقيع 200 مواطن
جماعات ذات نظام المقاطعات	توقيع ما يزيد عن 400 مواطن

المصدر : المادة 123 من القانون التنظيمي رقم 14.113 المتعلق بالجماعات

و بالنسبة لمجالس العمالات والأقاليم : نصت المادة 110 من القانون التنظيمي رقم 14.112 المتعلق بالعمالات والأقاليم، أنها تحدث على آليات تشاركية للحوار والتشاور لتيسير مساهمة المواطنين والجمعيات في تحضير برامج التنمية كما نصت المادة 111 القانون نفسه على أن الأقاليم لديها هيئة استشارية بشراكة مثل الجماعة¹⁷ ما لمجالس الجهات فنصت المادة 116 من القانون التنظيمي رقم 14.111 المتعلق بالجهات، على أن مجالسها أيضا تُحدث آليات تشاركية وحددت المادة 117 من تواجد ثلاث هيئات استشارية تحدث لدى مجلس الجهة هي : هيئة استشارية بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني ؛ ب : هيئة استشارية تختص بدراسة القضايا المتعلقة باهتمامات الشباب ؛ ج : هيئة استشارية بشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين بالجهة تهتم بدراسة القضايا الجهوية ذات الطابع الاقتصادي¹⁸ فنستنتج أن الهيئات الاستشارية آلية و طريقة ناجحة لعملية إشراك المواطنين و مختلف تنظيمات المجتمع المدني خصوصا الجمعيات في تقديم توصيات و مقترحات تم برامج التنمية الجماعية لمختلف الجماعات الترابية، بالإضافة إلى كون العريضة كآلية لتطبيق الديمقراطية التشاركية سواء محليا أو إقليميا أو جهويا أو وطنيا¹⁹

III - 2 التجربة التشاركية التنموية في تونس :

عرفت تونس مرحلة انتقال ديمقراطي كرسها دستور 2014 المصادق عليه في 26 جانفي و لاسيما في مجال الديمقراطية التشاركية المحلية فلم يعد المواطن مجرد ناخب فحسب و إنما أصبح فاعلا حول أمور بلديته و المشاركة في قراراتها و حيث انه كانت المدن التونسية منذ 14 جانفي 2011 مصدرا للمبادرة الجماعية المحلية و المواطنين من اجل المساهمة في تسيير شأن المحلي و الخيارات التي لها تأثير على مستقبل المدن و قاطنيها و من اجل تدعيم هذه العملية لابد من إصلاحات تمثلت في دستور 2014 هذا ما²⁰ جاء به الفصل 139 من دستور الجمهورية التونسية : "تعتمد الجماعات المحلية آلية الديمقراطية التشاركية و مبادئ الحكومة المفتوحة لضمان إسهام أوسع للمواطنين و المجتمع المدني في إعداد البرامج التنموية و التهيئة الترابية و متابعة تنفيذها طبقا لما يضبطه القانون"²¹ حيث تم تنظيم هذه العملية و المبادرة من خلال دليل الديمقراطية المحلية و مشاركة المواطنين في العمل البلدي بالتعاون الألماني وتضمن 4 أجزاء و هم : الديمقراطية المحلية التشاركية (المحور الأول) مشاركة المواطنين و المسارات التشاركية (المحور الثاني) دور المواطنة و المجتمع المدني النشيط (المحور الثالث) أدوات مشاركة المواطنين (المحور الرابع)

الشكل 2: تطور مسار الديمقراطية في تونس :



دور الإطار التشريعي في الديمقراطية التشاركية²² : (آليات و ممارسات مشاركة المواطنين) : من خلال فصل 139 فقد شرعت بعض البلديات في ممارسة و تطبيق بعض الآليات منها التحوار بين البلدية و المواطنين ,التشاور مع المواطنين و استشارتهم بخصوص المشاريع,تشريكهم في اتخاذ القرار على مستوى المجلس البلدي.

و تختلف أدوات المشاركة من بلدية إلى أخرى وسوف نذكر بعض الأمثلة عن الأداة و البلدية التي تتبناها

- إستراتيجية الاتصال : تم الاقتراح من طرف بلديتان قابس و بن قردان إنشاء مخطط التواصل مع مواطنها (برمجيات-تدريب-دعم-تطوير موقعها الالكتروني) شاشة العرض :بمنزل بورقيبة حيث تقدم معلومات تتعلق بالبلدية و المنطقة و تعرض مختلف الإعلانات.²³ لوحة العرض ببلدية القيروان تحتوي على المعلومات عند مدخل البلدية واضحة للمواطنين تشمل آخر مستجدات البلدية ,بوابة المدينة صيادة هي اول بلدية تونسية اعتمدت هذه الآلية بانجاز موقع بيانات مفتوح تنشر فيها المزايا باوضاعها المختلفة,صفحة الفيسبوك لبلدية توزر و قد لقيت تفاعل من المواطنين²⁴ ,فضاء المواطن بمدينة بسليانة تم فتحه في 27 ماي 2014²⁵,استبيان رضا المواطنين بمنزل بورقيبة بالتعاون الألماني.ميزانية التشاركية في قابس 2014 شارك فيها 300 مواطن حول تحميل المدينة تم انجازها لسنة 2015²⁶ كذلك تجربة حي تضامن و تم مشاركة 90 مواطن للاتفاق على مشروعاً للميزانية التشاركية ببلدية التضامن لسنة 2017²⁷.

III - 3 التجربة التشاركية التنموية في الجزائر

في التجربة الجزائرية نصت مختلف القوانين على معنى الديمقراطية التشاركية فمن خلال قانون البلدية 10-11 تنص مواده 11 و 12 و 13 و 14 تشكل البلدية الإطار المؤسسي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجوّاري. يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين و لاستشارتهم حول الخيارات و الأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون. ويمكنه استخدام و استعمال الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة. كما يمكنه تقديم عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين.قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجوّاري كما يسهر على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم. و في قانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته لسنة 2006 في مادته 15 نصت على اعتماد الشفافية في كيفية اتخاذ القرار و تعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية و تمكين وسائل الإعلام و الجمهور من الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد اما دستور 2016 الذي صراحة على مصطلح الديمقراطية التشاركية في مادته 15 "تشجع

الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية" و في سنة 2017 تبنت الجزائر برنامج يعرف بكابدال "الديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية " و هو برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية يشرف عليه وزارة الداخلية و الجماعات المحلية بتمويل من طرف 3 شركاء قدر ب 10 ملايين يورو 2.5 مليون من قبل الحكومة الجزائرية 7.7 مليون من طرف اتحاد اوروبي و 170000 يورو من قبل برنامج الانمائي للامم المتحدة يهدف البرنامج من خلال المقاربة النموذجية سيتم انجازها في 10 بلديات نموذجية عبر تراب الوطن الى تهيئة الظروف الملائمة من اجل حكاما بلدية و المشاركة ستختبر لمدة 4 سنوات القادمة من 2017 الى 2020 في البلديات النموذجية و هي غزوات (تلمسان)- اولاد عبد القادر (شلف) -تيفريرت (تيزي وزو) - جميلة(سطيف)-بن معوش (بجاية)-الخروب(قسنطينة)-بابار(خنشلة)-مسعد (الجلفة)-تميمون (ادرار) -جانت (ايليزي) و هي عبارة عن حقول تجارية لتنفيذ مقاربة كابدال النموذجية و التجارب الناجمة منها ستعمم بعدها على كافة بلديات عبر الوطن انطلقت اشغال ورشة برنامج كابدال يوم 16 جانفي 2017 و يضم البرنامج 4 محاور :

- الديمقراطية التشاركية و العمل المشترك بين الفاعلين المحليين

- عصنة و تبسيط الخدمات العمومية .

-التنمية الاقتصادية المحلية و تنوع الاقتصاد .

-التيسير المتعدد القطاعات للمخاطر البيئية الكبرى على المستوى المحلي

و حسب دراستنا الميدانية فقد اخترنا بلدية غزوات ولاية تلمسان وهي من البلديات النموذجية وكانت المحطة الرابعة للبرنامج بتاريخ 7 مارس 2017 و حسب رئيس بلدية غزوات انه تقام كل خميس اجتماعات مشروع كابدال و اخبرنا انه يحضره المواطنون من بينهم النساء و الشباب ,مزارعين ,اساتذة.. و يعمل فريق البرنامج كابدال باعطاء توصيات في كل دورة يقوم بها من اهم هذه التوصيات اقتراح على المواطني بلدية غزوات صياغة مشروع اولي لميثاق بلدي للمشاركة المواطنة من بينها كيف يشارك المواطنون و كذلك اطر و اليات تلك المشاركة و بحضورنا لاجتماع كابدال في قاعة مداولات بلدية غزوات بتاريخ 15 مارس 2018 نتج عنه حضور المنسقة المحلية لبرنامج كابدال على مستوى بلدة غزوات كما حضر الكاتب العام للدائرة و بعض موظفون من البلدية و راساء جمعيات و اساتذة و بعض المواطني غزوات و في هذا الاجتماع تم مراجعة الميثاق المواطن charte نتج عنه العناصر الاتية بالاجماع : التكوين عن طرق احداث دورات تكوينية لاعضاء المجلس الشعبي و موظف البلدية -احداث مجلس استشاري ,النشر في لوحات الكترونية, الاذاعة السمعية وقيام بايام تحسيسية للمواطنين لشرح فعاليات و انجاسيات الديمقراطية التشاركية و ضرورة المشاركة في البناء المحلي باشارك الجمعيات و لجان الاحياء ,تنظيم لجان الاحياء و وحدة الحي حيث تم اقتراح تقسيم غزوات الى 8 وحدات zone , عرض مشروع محلي من طرف جمعية هو عبارة عن كيس للخبز مصنوع يدويا²⁸.

الخلاصة

تعتبر الديمقراطية التشاركية نتيجة تكاثف الجهود المحلية بين فاعلين رسميين و فاعلين غير رسميين و تعبر عن الفضاء الذي يعزز الحوار و المناقشة و تبادل الآراء وصولا لقرار رشيد على الصعيد المحلي يقتنع به كل المساهمين في صنعه من شأنه أن يدعم العملية التنموية والتسيير التشاركي هو أسلوب جديد فرضته مجموعة من الظروف المرتبطة أساسا بواقع الجماعات المحلية.و من خلال دراستنا اتضح جليا بان المشاركة لها اثر فعال على التنمية المحلية و هذا ما سعى إليه المشرع في آخر تعديل دستوري ل 2016 و الذي كرس التسيير التشاركي و جسده على ارض واقع مشروع كابدال الذي ينص على الديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية بالتخطيط مع كل الفاعلين المحليين من مسئولين منتخبين و مواطنين ,قطاع خاص,المجتمع المدني و هذا من اجل صنع القرار المحلي المشترك

و للإجابة على الإشكالية التي طرحناها في مقدمة البحث فقد توصلنا إلى النتائج التالية :

- ✓ ساهمت الديمقراطية التشاركية عبر العالم في استرجاع مكانة المواطن الذي كانت مهمشة و مكنته من التعبير عن رأيه و اقتراحاته في صنع القرار المحلي و المساهمة في العملية التنموية.
- ✓ تجسيد الديمقراطية التشاركية من شأنه أن يعزز الثقة بين الإدارة المحلية و المواطن كما يمكن أن تكون حافز للمواطن بان يساهم أكثر في إيرادات المحلية .
- ✓ إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات المحلية إلى جانب إدارتهم المحلية من شأنه أن يساهم ف تخصيص الموارد و الإيرادات المحلية بكفاءة و رشد .
- ✓ اعتبار المملكة المغربية اول دولة في المغرب العربي تبنت المقاربة التشاركية و انجاز العديد من المشاريع التشاركية في كافة التراب المغربي ثم تليها تونس و اعتمادها هي الأخرى على البات عززت المشاركة و نظمته .
- ✓ الجزائر تسعى لترقية الثقافة التشاركية ووضعت اطار مؤسسي محلي لها من بعد المغرب و تونس من خلال تبني الوزارة الداخلية و الجماعات المحلية لمشروع كابدال الذي نص على التنمية المحلية و تشجيع الاقتصاد المحلي و المبادرة و المحافظة على البيئة كمحاور أساسية.
- ✓ برنامج كابدال سيوفر إطار للعمل المشترك لجميع الفاعلين المحليين من شباب نساء سلطات محلية مجتمع مدني قطاع خاص القطاع الأكاديمي لتمكينهم سويا من تصميم و تحديد و تجسيد رؤية مشتركة لتنمية إقليمهم من خلال مخططات محلية تشاركية تدخل في إطار السياسات الوطنية .

الإحالات والمراجع :

- ¹ ناصر بن سعيد بن سيف السيف. (2011). الديمقراطية مفهومها و الموقف منها. دار الكتاب. ص: 09.
- ² Windisch, Uli. (2007). *Le modèle suisse: la démocratie directe et le savoir-faire intercommunautaire au quotidien. L'AGE D'HOMME*. P16.
- ³ فوزي بوحنية. (2014). الديمقراطية التشاركية في ظل اصلاحات السياسة و الإدارية في الدول المغاربية. الأردن . عمان: دار الحامد. ص: 11.
- ⁴ نفس المرجع السابق، ص: 53.
- ⁵ هناء حسني. (2010). دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية. دار المنهل، ص: 124.
- ⁶ Goehrs, M. (2017). *Budgets participatifs : S'approprier la dialectique de la gouvernance participative locale. l'annee De Maghreb*. P11.
- ⁷ لقوشة، رفعت. (1998). التنمية الزراعية. دار الكتاب، ص: 24.
- ⁸ حسين، بن طاهر. (2012). التنمية المحلية والتنمية المستدامة. مجلة العلوم الإنسانية. جامعة محمد خيضر. العدد 24، 456.
- ⁹ سوينر، ميرفي. (2004). التنمية الاقتصادية المحلية دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها. البنك الدولي.
- ¹⁰ علام، سعد طه. (2000). التنمية والدولة. دار طيبة للنشر و التوزيع و التجهيزات العلمي. ص: 16.
- ¹¹ رشاد احمد عبد اللطيف. (2011). التنمية المحلية. دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر. ص: 33.
- ¹² نجيب الصمودي. (2014). الجماعات الترابية بالمغرب بين مقومات التسويق الترابي و رهان التنمية المحلية المندمجة. مجلة القانون و الاعمال الدولية .
- ¹³ الدستور المغربي. (2011). دستور المغربي الباب الأول الفصول 14-15-16. المغرب.
- ¹⁴ دستور المغربي. (2011). دستور المغربي الباب 12. الفصول 154 إلى 170. المغرب..
- ¹⁵ مشروع القانون التنظيمي رقم 14. 113. (2016). مشروع القانون التنظيمي رقم 14. 113. المتعلق بالجماعات، مادة 119 إلى 125. المغرب.

- ¹⁶ فقيه التطواني. (2017). دليل صياغة العرائض لدى مجلس الجماعة الديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية و تعزيز قيم المواطن. استرجع في من مؤسسة الفقيه التطواني للعلم و الأدب و الأعمال الاجتماعية. المغرب
- ¹⁷ مشروع القانون التنظيمي رقم 14.111. (2015). المتعلق بالجهات الماددة 116 الى 122. المغرب.
- ¹⁸ نفس المرجع السابق
- ¹⁹ شيبان. (2011). الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية. المملكة المغربية. المغرب، ص 23.
- ²⁰ دليل الديمقراطية التشاركية و مشاركة المواطنين في العمل البلدي بالتعاون الألماني. (2014). دليل الديمقراطية التشاركية و مشاركة المواطنين في العمل البلدي بالتعاون الألماني. تونس. ص: 07.
- ²¹ الدستور التونسي. (2014). دستور الجمهورية التونسية الفصل 139. تونس.
- ²² دليل الديمقراطية التشاركية و مشاركة المواطنين في العمل البلدي بالتعاون الألماني. مرجع سابق. ص 23.
- ²³ دليل الديمقراطية التشاركية و مشاركة المواطنين في العمل البلدي بالتعاون الألماني. مرجع سابق. ص 37.
- ²⁴ دليل الديمقراطية التشاركية و مشاركة المواطنين في العمل البلدي بالتعاون الألماني. مرجع سابق. ص 48.
- ²⁵ دليل الديمقراطية التشاركية و مشاركة المواطنين في العمل البلدي بالتعاون الألماني. مرجع سابق. ص 74.
- ²⁶ دليل الديمقراطية التشاركية و مشاركة المواطنين في العمل البلدي بالتعاون الألماني. مرجع سابق. ص 55.
- ²⁷ تجربة الميزانية التشاركية في حي التضامن: خطوة هامة على طريق الديمقراطية المحلية. (06 فبراير، 2018). تم الاسترداد من [nawaat: https://nawaat.org](https://nawaat.org)
- ²⁸ رئيس بلدية غزوات. (2018). اجتماع كابل. غزوات .